



رؤية للنمو الإقتصادي المستدام في سوريا*

ربيع نصر

* تستند الورقة الى حد كبير الى بحث مقدم من المؤلف الى هيئة تخطيط الدولة عام 2004.

المخطط:

1- مقدمة

2- مفهوم النمو الاقتصادي المستدام

3- أدبيات النمو الاقتصادي:

- الكلاسيكيون
- دخول الرياضيات: نموذج هارود و دومار
- النظرية النيو كلاسيكية التقليدية و الحديثة: Solow النمو الخارجي والعامل التقني.
- نظرية النمو الحديثة و النمو الداخلي (Endogenous Growth)

4- تحليل للنمو الاقتصادي في سوريا

4-1 معدلات النمو 1990-2002

4-2 مصادر النمو

4-2-1 الاستثمار المادي

4-2-2 العمالة و الإنتاجية

4-2-3 إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج Y Factor Productivitya Tot

4-2-4 التقنية

4-2-5 رأس المال البشري

4-2-6 دور الدولة و السياسات الاقتصادية و المؤسساتية

4-3 نتائج تحليل النمو الاقتصادي

5- رؤية مستقبلية للاقتصاد السوري و التحديات الرئيسية

6- لماذا النمو الاقتصادي أولاً

7- استراتيجية النمو الاقتصادي المستدام المقترحة

8- المراجع

1- مقدمة:

يبقى النمو الاقتصادي الهاجس الاقتصادي الأساسي للحكومات المختلفة من جهة وللأفراد من جهة أخرى فلماذا كل هذا الاهتمام بالنمو الاقتصادي؟ وما هو موقع النمو الاقتصادي بالنسبة لعملية التطور المجتمعي؟

يتوضع هدف النمو الاقتصادي على رأس أهداف السياسات الاقتصادية، ذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية و غير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، وهو شرط ضروري و لكن غير كاف لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، فالجانب الآخر من المعادلة هو توزيع النمو المحقق بعدالة بين الأفراد.

و يساهم النمو الاقتصادي في توسيع الخيارات أمام الأفراد و الحكومات و المنظمات المجتمعية المختلفة، مما يزيد من امكانيات زيادة هوامش الحرية أمام الابداع و الابتكار للأفراد و يساعد الحكومات على القيام بأدوار هامة مثل الرعاية الاجتماعية و التعليم و الصحة بشكل أفضل.

ويرتبط النمو الاقتصادي بعوامل جوهرية في المجتمع، مثل الحكم الرشيد و المؤسسات ذات الكفاءة العالية و المشاركة المجتمعية و البحث و التطوير و التعليم و الصحة... و بالتالي أصبح تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستدام تعبيراً عن العملية التنموية بكاملها. و هو دليل آخر على عدم جدوى الفصل بين السياسة و الاقتصاد من جهة و بينهما و بين العلاقات الاجتماعية و الخلفيات الثقافية للمجتمعات. فإذا كان الهدف الحقيقي لرفع معدلات النمو الاقتصادي هو الإنسان لأنه المصدر الرئيسي لهذا النمو على الأجل البعيد.

تحاول الورقة وضع رؤية مستقبلية لسوريا و ربطها باستراتيجية مقترحة للنمو الاقتصادي المستدام وذلك اعتماداً على الامكانيات المتاحة و الممكنة.

وتتكون الورقة من مقارنة مفهوم النمو الاقتصادي و ثم تتعرض لأهم أدبيات النمو الاقتصادي، ثم رؤية مقترحة للاقتصاد السوري، بعدها يتم التعرض إلى تحليل للنمو الاقتصادي في سوريا على المستوى الإجمالي ثم تحليل مصادر النمو الاقتصادي وأهم السياسات المؤثرة في النمو الاقتصادي، بعدها اقتراح لاستراتيجية النمو الاقتصادي.

2- مفهوم النمو الاقتصادي:

يسعى الإنسان إلى حل المشكلة الاقتصادية و المتمثلة بإشباع حاجاته المتزايدة و غير المحدودة من خلال الموارد المتاحة المحدودة. لذلك يسعى الإنسان إلى السيطرة على الطبيعة، وزيادة كفاءة استغلاله لهذه الموارد بما يلبي الجزء الأكبر من حاجاته التي تتطور بشكل متصاعد مع تطور المجتمعات.

تطورت أساليب الإنتاج تاريخياً مترافقةً مع تطور قدرات الإنسان على الإنتاج من خلال العمل الإنساني الذي ساهم في خلق قيم مضافة كبيرة. و بالتالي كان سعي الإنسان للحياة هو مكمل لعملية النمو والذي ساهم في خروج الإنسان من مرحلة الركود إلى النمو الاقتصادي المستدام¹. وهنا تجدر الإشارة إلى مرحلة الركود التي استمرت فيها البشرية حتى حوالي العام 1800 م. ثم أتت الثورة الصناعية (اختراع الآلة و تقسيم العمل) لتزيد إنتاجية العمل بصورة متزايدة و لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة.

ولقياس القيمة المضافة المنتجة من قبل المجتمع يستخدم الاقتصاديون الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي يكون تعريف النمو بأنه الزيادة السنوية الحقيقية في الناتج القومي الإجمالي (أو حصة الفرد من الناتج القومي) أي الزيادة في حجم السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة، والتي يمكن قياسها بالتغير السنوي في متوسط المستوى المعيشي المادي للفرد².

نلاحظ من التعريف أعلاه التركيز على التغير الحقيقي و ليس الاسمي في متوسط المستوى المعيشي للأفراد، و بالتالي يعتبر النمو الاقتصادي شرط ضروري و لكن غير كاف لرفع مستوى حياة الأفراد المادية. فالشرط الآخر هو طريقة توزيع هذه الزيادة على الأفراد والتي تشكل موضوعاً شائكاً آخر مرتبط بطبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي للبلاد. وقد ازداد الاهتمام حالياً بتخفيض الفقر في المدرسة النيوكلاسيكية خاصة بعد ازدياد الفقر في دول العالم الثالث مترافقاً مع تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي المقترحة من قبلهم (إجماع واشنطن). وعدم وصول نتائج النمو إلى الفقراء بشكل تلقائي. و بالتالي بدأ التركيز على تخفيف الفقر و شبكات الحماية الاجتماعية..... الخ.

من جانب آخر يعرف (Simon Kuzent) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد 1971 النمو الاقتصادي بأنه: (ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية

¹ Golar & Moav "Natural Selection & the Origin of the Economic Growth" World Bank April 2002.

² Andrew Dunnett "Understanding the Economy" 4th edition, Longman, 1998.

متنوعة بشكل متزايد للسكان ,و تستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة و التكيف المؤسسي و الإيديولوجي المطلوبة لها) ¹

ومن هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات :

1- التركيز على النمو طويل الأجل و بالتالي على النمو المستدام و ليس العابر.وهذا موضوع بحاجة إلى معالجات عميقة

2- دور التقانة المركزي في النمو طويل الأجل.

3- ضرورة وجود تكيف مؤسسي و إيديولوجي, مما يظهر أهمية النظام المؤسسي في عملية النمو .

المهم في هذا التعريف انه يقلص الفجوة بين النمو الاقتصادي كفعل تلقائي و التنمية الاقتصادية كفعل إرادي. فالنمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات و مؤسسات و تغيرات هيكلية و علمية و بالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان سائداً في الأدبيات الكلاسيكية.

من هذه التعاريف المتعددة تم تحديد التعريف الإجرائي التالي لأغراض البحث:

النمو الاقتصادي فهو الزيادة الحقيقية السنوية في الناتج المحلي الإجمالي و حصة الفرد

منه على الأجل الطويل.

3- أدبيات النمو الاقتصادي:

استحوذ موضوع النمو الاقتصادي على اهتمام الباحثين الاقتصاديين و لفترات طويلة. ورغم تفاوت التركيز عليه بين فترة وأخرى إلا انه بقي في صلب اهتمام النظريات الاقتصادية. والملاحظ هو عودة الموضوع بقوة منذ التسعينات مع ظهور نظرية النمو الحديثة. وهذا الاهتمام طبيعي لموضوع يقع في جوهر العملية الاقتصادية.

• **الكلاسيكيون:** يعتبر (Adam Smith) أبا علم الاقتصاد الحديث بمؤلفه ثروة الأمم 1776. و تعتبر مساهمة سميث في العوائد المتزايدة من خلال تقسيم العمل إضافة هامة لعلم الاقتصاد. فقد ركز سميث على زيادة الإنتاجية من خلال التخصص في العمل و بالتالي زيادة الكفاءة ,و اعتبر أن الأرباح المحققة في الزراعة و الصناعة تسهم في زيادة الادخار مما يقود إلى زيادة الاستثمار و بالتالي زيادة النمو بشكل مباشر , كما أن تقسيم العمل و بالتالي زيادة الإنتاجية ينطبق على الصناعة أكثر من الزراعة ².

¹ Todaro & Smith "Economic Development 8th edition" p85, Addison Wesley 2003.

² - Thirlwall.A "Growth and Development" 6th edition 1999 Macmillan Press Ltd. P83-89

هذه النظرة المتفائلة تجاه النمو عند سميث قابلها نظرة متشائمة عند معظم الكلاسيك مثل (Malthus) الذي يعتبر شبحاً بالنسبة للدول النامية نتيجة نظريته السكانية. فقد اعتبر أن معدل نمو السكان متسارع بأكثر من معدل نمو الإنتاج -و بما أن تحديد النسل "محرم دينياً"- بالتالي يكون الحل هو تناقص السكان من خلال الحروب و المجاعات و الطاعون. أما (Marx) فاعتبر أن النمو سيتراجع بسبب تراجع العائد على رأس المال و زيادة حصة رأس المال للإنتاج مما يقود معدل الربح للصفر. إضافة إلى أزمات فائض الإنتاج التي تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي. في الوقت الذي أشار (Marshall) إلى التنظيم كعامل رابع من عوامل الإنتاج و أشار إلى العلاقة بين التعليم و النمو. ركز كل من (Shumpeter) و (Keynes) على أهمية العامل التقني في النمو الاقتصادي¹.

• إدخال الرياضيات: نموذج (Domar و Harrod):

كان لـ (Domar و Harrod) السبق في إدخال الرياضيات في حساب معدلات النمو الاقتصادي. ويعتمد النمو الاقتصادي عندهما على معدل الادخار و نسبة الاستثمار إلى الإنتاج ومعدل الإهلاك. وقد ميزوا بين ثلاث معدلات للنمو و هي:

معدل النمو الطبيعي gn : وهو يعادل معدل نمو المشتغلين إضافة إلى معدل نمو إنتاجية العامل وهو معدل النمو الممكن تحقيقه.

ومعدل النمو الفعلي g : هو معدل النمو المحقق فعلياً.

ومعدل النمو المضمون gw : وهو معدل نمو السنوات السابقة الذي يتم ضمان تحقيقه في السنوات اللاحقة مع استمرار الميل الحدي للادخار بنفس النسبة².

و يؤخذ عليهما عدم التركيز على عنصر العمل المصدر الآخر للنمو في معادلتها.

• النظرية النيوكلاسيكية أو النمو الخارجي Exogenous Growth:

- النظرية النيوكلاسيكية التقليدية:

يعتبر Solow المؤسس لهذه النظرية والتي تفترض أن معدل النمو يتحدد عن طريق معدل نمو السكان و التقدم التقني و كلاهما عامل خارجي بالنسبة لتابع النمو الذي يحدد بمعادلة تابع الإنتاج المتجانس من الدرجة الأولى $\alpha + \beta = 1$:

$$Y = TK^{\alpha}I^{\beta} \dots \dots \dots 1$$

Y: الناتج المحلي الإجمالي

¹ - Gylafson.th "Principles of Economic Growth " 2004 Oxford University.

² Thirlwall. Previous reference. P89-94

K: المخزون الرأسمالي في الاقتصاد الوطني

L: العمالة في الاقتصاد الوطني

نشق بالنسبة للزمن فنحصل على المعادلة التالية

$$2.....ry = rt + \alpha rk + \beta rl$$

ry: معدل النمو الاقتصادي

يمثل rt البواقي للمعادلة السابقة و يسمى Total Factor Productivity مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج. ويعبر هذا الباقي عن العامل الرئيسي المحدد للنمو الطويل الأجل وهو التقدم التقني و بناء على ذلك وجد Solow أن معظم النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة في النصف الأول من القرن العشرين يعود إلى التقدم التقني.

والتبرير أن العائد على رأس المال متناقص بسبب زيادة نسبة المخزون الرأسمالي إلى الناتج، حتى يصل إلى مستوى توازني لا يمكن زيادة نسبة رأس المال إلى الإنتاج بعدها. من جهة أخرى لا يمكن أن تستمر زيادة إنتاجية العامل - التي تعتمد على زيادة حصة العامل من رأس المال (Capital Deepening) - على الأجل الطويل بل ستزداد الإنتاجية بشكل مؤقت و تعود إلى الاستقرار. وبالتالي الاستثمار و العمالة ليسا العاملين المؤثرين في النمو الطويل الأجل.

من ناحية أخرى نلاحظ أن رواد هذه النظرية يعتبرون السياسة الاقتصادية و النظام المؤسساتي حياديان بالنسبة للنمو الاقتصادي طويل الأجل¹.

وكذلك تفترض النظرية بأن العلاقة بين حصة الفرد من الدخل مع معدل النمو الاقتصادي هي علاقة عكسية. أي كلما زاد متوسط دخل الفرد في اقتصاد ما تقل إمكانات تحقيق معدلات نمو مرتفعة. والتبرير أن الدول ذات الدخل المنخفض للفرد تملك تراكمًا رأسمالياً ضعيفاً وبالتالي ستحقق الاستثمارات عوائد متزايدة على عكس الدول ذات الدخل المرتفع للفرد. مما قاد للاستنتاج بأن الدول الفقيرة قادرة على التقارب (Convergence) في الدخول مع الدول المتقدمة إذا نجحت في زيادة الاستثمارات المحلية و الأجنبية. و قد نجحت هذه الفرضية في التطبيق العملي في الدول المتقدمة لكنه لم يحقق النتيجة نفسها في الدول النامية.

¹ GYLAFSON.TH "Principles of Economic growth " 2004 Oxford University.

- النظرية النيوكلاسيكية الحديثة:

أدى فشل نظرية التقارب في النظرية التقليدية إلى ظهور النظرية الحديثة و التي تعتمد فرضية التقارب المشروط (Conditional Convergence) والتي حاول الكلاسيكيون الجدد من خلالها عزل بعض المتغيرات التي تؤثر في معدل النمو بالإضافة إلى دخل الفرد، مما قاد إلى إثبات العلاقة العكسية بين النمو والدخل الفردي. فقد قاموا بإضافة متغيرات النمو السكاني ونسبة الاستثمار إلى الناتج الإجمالي والتعليم والبحث والتطوير والتجارة والاستقرار السياسي. وقد أثبتت بعض الدراسات التطبيقية التقارب المشروط (Barro) ويبقى أهم نقاط الضعف عند النظرية النيوكلاسيكية هي عدم أخذ العوامل الداخلية في النمو الاقتصادي الطويل الأجل و التركيز على العامل الخارجي التقني. بالإضافة إلى إهمال دور السياسات الاقتصادية و المؤسسات في النمو.

• نظرية النمو الحديثة و النمو الداخلي (Endogenous Growth):

تعتبر نظرية النمو الحديثة "والتي يعتبر (Pual Romer) رائدها " مكوناً أساسياً في نظرية التنمية للدول الناشئة. وتفترض أن النمو المستمر يتحدد من عملية الإنتاج نفسها وليس من خارجها ومن أهم دوافع هذه النظرية هو عدم إجابة النظرية النيوكلاسيكية عن سبب اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول التي لها نفس المستوى التقني، بالإضافة إلى الدافع إلى اكتشاف مصادر الباقي (TFP) عند Solow.

وتفترض النظرية الحديثة زيادة العائد الحدي على الحجم في عوامل الإنتاج من خلال دور الآثار الخارجية لعوائد الاستثمار في رأس المال البشري مما يولد تحسن في الإنتاجية ويعادل الميل الطبيعي للعوائد المتناقصة.

ويرتكز النمو على الادخار و الاستثمار في رأس المال البشري من جهة (Lucas) والاستثمار في البحث والتطوير وإنتاج المعرفة (Romer). يضاف لذلك اعتبار أن السوق الحرة تقود إلى أقل من المستوى الأمثل لتراكم رأس المال المتمم (Complementary Capital) أي الاستثمار في رأس المال البشري و البنية التحتية و البحث و التطوير. بالتالي قد تحسن الحكومة كفاءة تخصيص الموارد من خلال الاستثمار في رأس المال البشري (الذي يعتبر أساس التقدم التقني) ومن خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة في الصناعات ذات التقنية العالية. إذاً السياسة الاقتصادية ليست حيادية بالنسبة للنمو بل يعتبر Romer البيروقراطيين الأكفاء و الحكم الصالح أساساً للنمو طويل الأجل¹.

¹ ITO Takatoshi: What Can Developing Countries Learn from East Asia's Economic Growth, World Bank, 1997

و رداً على النظرية النيوكلاسيكية لا يوجد أثر التقارب (Convergence) بين الدول الفقيرة و الغنية التي لها نفس معدل الادخار و السكان¹.

4- النمو الاقتصادي في سوريا:

1-4 معدلات النمو 1990-2002:

1-1-4 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000 على مستوى كلي:

نلاحظ من الجدول 1 أدناه أن معدل النمو الوسطي السنوي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000 للفترة 1990-2002 بلغ 5.44%. ونميز هنا بين معدل نمو للفترة الأولى (1990-1996) والبالغ 8.45% الذي يشير إلى فترة رواج، ووسطي الفترة الثانية (1997-2002) والبالغ 2.52% الذي يشير إلى فترة تباطؤ اقتصادي (وصل معدل النمو إلى -3.55% لعام 1999). إذاً هناك تراجع سريع في معدل النمو الاقتصادي واستمرار في حالة التباطؤ الاقتصادي. وكمرحلة أولى سنحاول دراسة دور القطاعات في هذا التراجع.

1-4-2 التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000:

يبرز التركيب الهيكلي مساهمة القطاعات في خلق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، ويظهر إمكانيات النمو المستقبلي بناء على الإمكانيات الافتراضية لكل قطاع على النمو. و سنستخدم مقارنة لوسطي التركيب الهيكلي حسب الفترات 1990-1996 و 1997-2002 و 1990-2002:(الشكل 1):

نلاحظ عدم وجود تغير جوهري في التركيب الهيكلي بين الفترتين 1990-1996 و 1997-2002 باستثناء تزايد ملحوظ لحصة الصناعة الاستخراجية و هو تغير سلبي لناحية زيادة الاعتماد على المواد الأولية، و تراجع في حصة التجارة بين الفترتين.

أم عن سمات التركيب الهيكلي الوسطي بشكل عام فنلاحظ الحصة المرتفعة 25% لقطاع الزراعة و التي من المفترض أن تتراجع مع تقدم العملية التنموية لأن قطاع الزراعة لا يسمح بتقسيم عميق للعمل و لا بزيادة الإنتاجية بشكل متسارع في هذا القطاع على عكس الصناعة التحويلية. و بالمقارنة مع بعض الدول نلاحظ من الجدول 2:

¹ Williamson.s: Macroeconomics 2ed edition 2004 p 172

مقارنة حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2002 لعدد

من الدول

الجدول 2

الشرق الدول ذات الأوسط و شمال الدخل المتوسط	أفريقيا	تونس	إيران	اندونيسيا	الأردن	المغرب	رومانيا	سوريا	عام 2002
11	9	23	13	16	2	17	12	10	<u>حصة الزراعة من الناتج</u>
41	34	28	38	30	26	44	39	29	<u>حصة لصناعة من الناتج</u>

Source: World Development
Indicators database

أن حصة الزراعة مرتفعة في سوريا مقارنة بوسطى دول المنطقة، و إذا أضفنا إلى ذلك زيادة الاعتماد على الصناعة الاستخراجية فنحن نتجه نحو اقتصاد أكثر ريفية.

وبالعودة إلى الجدول 2 نجد أن حصة الصناعة و التعدين لعام 2002 حوالي سوريا هي من أقل النسب بين الدول التي تم المقارنة معها. إذا كانت المقارنة مع الصناعات التحويلية و التي تشكل عام 2002 حوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي سيظهر الخلل الأساسي في التركيب الهيكلي و الذي يزداد في فترة الدراسة.

حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000:

من الضروري دراسة حصة الفرد من الناتج و نموها لأن الأساس هو رفع المستوى المعيشي للمواطن خاصة في بلد ذات معدل نمو سكاني مرتفع مثل بلدنا.

يوضح الجدول الملحق 1 ما يلي:

- هناك تناقض في معدل نمو السكان لعام 1995 حيث قفز معدل نمو السكان من 2.9 عام 1994 إلى 3.65 عام 1995 ثم عاد ليتراجع إلى 2.7 عام 1996. و من المعلوم أن معدل نمو السكان لا يتغير على المدى القصير بهذه السرعة لأنه مرتبط بأسلوب الحياة و الثقافة و العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية مما يثير التساؤل حول سبب التراجع السريع نسبياً في معدل نمو السكان.

• يعد متوسط معدل نمو السكان في فترة الدراسة من أعلى المعدلات في العالم 2.91%. وهناك تراجع إيجابي من 3.2% للفترة الأولى إلى 2.62% للفترة الثانية.

• لقد تزايدت حصة الفرد من الناتج الحقيقي بمعدل 2.6% سنوياً و هي نسبة وسطية. و لكن مع أخذ سوء توزيع الدخل القومي بين الشرائح الدخلية المختلفة و بناء على مسح دخل و نفقات الاسرة 2004 فان معامل GINI الذي يحسب درجة سوء توزيع الدخل القومي يبلغ 37.4 لعام 2004 مقابل 33.7 لعام 1997 مما يشير الى تدهور عدالة التوزيع خلال الفترة المذكورة.

• بالرغم من مؤشر النمو الوسطي لا يقيس بشكل دقيق الوضع المعيشي للمواطن. إلا انه يعكس وضعا خطيراً بالنظر إلى اتجاهه في فترة الدراسة فقد حقق في الفترة الأولى 5.24% ليتراجع في الفترة الثانية إلى -0.04%. أي أن حصيله السبع سنوات (1997-2002) كانت سالبة على المواطن (بافتراض توزع الناتج بالتساوي بين المواطنين) و إذا أخذنا سوء توزيع الدخل القومي على الأفراد (ازدياد معامل جيني من 34 الى 37) ستكون الفترة الثانية فترة تراجع معتبر لأصحاب الدخل المحدود و العاطلين عن العمل والفقراء.

و هذه المؤشرات تطرح التساؤل عن سبب هذا الهبوط السريع في معدل النمو في الفترة الثانية 1997-2002 و سنحاول في المرحلة التالية تحديد مصادر النمو الاقتصادي في سوريا. لنكتشف أسباب التراجع في النمو.

4-2 مصادر النمو و العوامل الأساسية المؤثرة به:

4-2-1 الاستثمار المادي بالأسعار الثابتة لعام 2000:

▪ معدلات نمو الاستثمارات:

❖ نما الإنفاق الاستثماري الإجمالي بمعدل نمو وسطي قدره 6% و هو في تراجع بين الفترتين من 9% للفترة الأولى إلى 3% للفترة الثانية مما يفسر جزئياً التراجع في معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بين الفترتين من 8% للفترة الأولى إلى 3% للفترة الثانية انظر الجدول الملحق 2.

❖ الاستثمار العام: شكل الاستثمار العام وسطياً 49% من الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية و قد تزايد بين الفترتين فقد شكل 41% للفترة الأولى و تزايد إلى 60% للفترة الثانية و هو لا يعكس نمواً مضطرباً في الاستثمار العام فمعدل النمو الوسطي للاستثمار العام 10% متراجعاً من 13% في الفترة الأولى إلى 7% في الفترة الثانية وهو يعكس ياسة الانكماش التي تم اتباعها بي 1996 و عام 2000 ثم بدأ الإنفاق

الاستثماري العام بالازدياد خاصة في التعليم و الصحة و البنية التحتية اعتباراً من عام 2001.

الاستثمار الخاص: الذي تزايد بشكل ملحوظ بداية فترة الدراسة والذي يعكس التحسن في المناخ الاستثماري نتيجة الاجراءات الحكومية في بداية التسعينات مثل قانون الاستثمار رقم 10 و تحسن في المناخ السياسي في المنطقة. و بغض النظر عن كفاءة هذه الاستثمارات الا ان الاجراءات الاصلاحية لم تستكمل في مجال تحسين المناخ الاستثماري مما قاد الى تراجع الاستثمار الخاص منذ عام 1995 و بلغ معدل النمو الوسطي 2% متراجعاً من 7% للفترة الأولى إلى - 2.45% للفترة الثانية و هذا يعكس تراجع خطير في المناخ الاستثماري في سوريا و السياسة الانكماشية في النصف الثاني من التسعينات والذي انعكس سلباً على الطلب المحلي الفعال.

▪ نسبة الاستثمار إلى الناتج:

بلغت نسبة الاستثمار إلى الناتج وسطياً 20% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة و هي في حالة تراجع حيث بلغت في الفترة الأولى 21% بينما بلغت في الفترة الثانية 19%. هذا التراجع النسبي للاستثمار يعبر عن خطر مستقبلي على النمو الاقتصادي و الأكثر أهمية أن تراجع الاستثمار النسبي ترافق بارتفاع نسبي للادخار فقد زاد الادخار عنى الاستثمار في الفترة الثانية الجدول الملحق 2 مما يشير إلى حالة الركود و المناخ الاستثماري غير المشجع. **معامل كفاية الاستثمار أو الإنتاجية الحدية لرأس المال MPK:**

وهو يمثل عدد وحدات الناتج الإضافية التي يحققها استثمار وحدة واحدة أي أنه يعكس العلاقة بين الاستثمار I ونمو الناتج: $MPK = \Delta Y / I$

لكن الاستثمارات المقصودة هنا هي الاستثمارات الصافية و التي تنتج عن طرح اهتلاك الأصول الثابتة من الاستثمارات الإجمالية.

من ناحية أخرى ترتبط الإنتاجية الحدية لرأس المال مع معامل رأس المال ICOR و هو معامل فني يعكس المستوى التكنولوجي في البلاد ويمثل عدد الوحدات الاستثمارية اللازمة لزيادة الناتج بوحدة واحدة : أي الإنتاجية الحدية لرأس المال MPK يساوي مقلوب

$$MPK = 1 / ICOR \quad : \text{معامل رأس المال ICOR}$$

أي أن الزيادة في الناتج تعادل الاستثمار الصافي مضروباً بمقلوب معامل رأس المال ICOR.

من الشكل الإنتاجية الحديدية لرأس المال نلاحظ أنها بلغت وسطياً 0.31 وحدة زيادة في الناتج مقابل كل وحدة زيادة في الاستثمار الصافي لكنه حقق تراجعاً ملحوظاً بين الفترتين من 0.45 للفترة الأولى إلى 0.16 في الفترة الثانية الأمر الذي يعكس تراجعاً في المستوى الكفاءة الاقتصادية في البلاد.

• إذا لم تتحسن الكفاءة لا يمكن زيادة النمو بشكل اساسي

إن معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمقدار 5% عن عام 2002 يعني زيادة الناتج بمقدار 48 مليار ل.س. بالأسعار الثابتة 2000. وحسب إنتاجية رأس المال الوسطية لفترة الدراسة (1990-2002) يكون حجم الاستثمارات الصافية المطلوبة في عام 2003 = الزيادة في الناتج / (MPK الوسطي) = $48 / 0.31 = 154$ مليار ل.س. يضاف له نفس الإهلاك لعام 2002 حوالي 40 مليار (من المفترض أن يكون أكثر) يكون حجم الاستثمار المطلوب 195 مليار ل.س. (19% من الناتج المتوقع) و هو ممكن ضمن معدلات الادخار الحالية.

أما إذا أخذنا معامل كفاية رأس المال للفترة الثانية $0.16 = (97-02)$ MPK يكون حجم الاستثمارات الإجمالية المطلوب $40 + 0.16/48 = 340$ مليار ل.س. (34% من الناتج المتوقع) وهي نسبة عالية بالنسبة لمعدلات الادخار الحالية.

و إذا أخذنا معامل كفاية رأس المال لعام 2002 و هي السنة الاقرب للسنة المستهدفة $0.19 = \text{MPK}$ يكون حجم الاستثمارات الإجمالية المطلوبة $40 + 0.19/48 = 293$ مليار ل.س. (29% من الناتج المتوقع)

نلاحظ مشكلة تراجع كفاءة الاستثمار و أثرها على النمو الاقتصادي, مما يستدعي التركيز على زيادة كفاءة الاستثمارات و إلا فإننا بحاجة إلى حجم ضخم من الاستثمارات يتجاوز إمكانيات الاقتصاد الوطني على الاستثمار أو الادخار.

4-2-2 العمالة وكلفة فرصة العمل:

يعتبر الإنسان العامل الأساسي في عملية النمو الاقتصادي و هو الهدف النهائي لعملية التنمية. و قد زاد التركيز في مفاهيم التنمية الحديثة على الإنسان خاصة بعد فشل عمليات التنمية في الدول النامية في تحسين المستوى المعيشي للمواطن و أصبح التركيز على زيادة فرص الاختيار أمام الأفراد من كافة الفئات و تخفيض الفقر و تعزيز المشاركة المجتمعية (فالتنمية حرية)¹. و بالتأكيد حصل تغيير في نظريات النمو الاقتصادي من خلال (NEW

¹ أمارتينا صن , التنمية حرية , ترجمة شوقي جلال , عالم المعرفة العدد 303 أيار 2004.

ECONOMIC GROWTH) التي ركزت على تفسير النمو من خلال العوامل الداخلية مثل رأس المال البشري و إنتاجية العمال.

• نمو العمالة في سوريا:

نما عدد العاملين (المشتغلين) في سوريا وسطيًا للفترة 1991-2002 ب 3.7% سنويًا و قد تراجع نمو العمالة من 5% للفترة 1991-1996 إلى 2.6% للفترة 1996-2002. مما أدى إلى زيادة معدل البطالة من 6.8% عام 1991 إلى 11.7% عام 2002 على الرغم من تراجع معدل نمو قوة العمل من 5.1% للفترة 1991-1996 إلى 3.4% للفترة 1996-2002. أي أن النمو الاقتصادي قد خسر إنتاجية 637 ألف عاطل عن العمل عام 2002 مما أثر على معدل النمو الاقتصادي.

• إنتاجية العمالة:

ركزت أدبيات النمو الحديثة على إنتاجية العمل كعنصر رئيسي في رفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل مستدام. وقد تطورت فكرة زيادة الإنتاجية منذ سميث من خلال تقسيم العمل ثم ظهر التيار النيو كلاسيكي الذي اعتبر زيادة الإنتاجية مرتبطة بزيادة حصة العامل من رأس المال. وبالتالي ستصل نسبة رأس المال إلى العمالة إلى مرحلة العوائد المتناقصة وبالتالي ستستقر الإنتاجية (Solow). أما أصحاب النظرية الحديثة يعتبرون الاستثمار في رأس المال البشري وزيادة تأهيل العاملين من خلال التعليم المستمر سيجعل من العوائد متزايدة بشكل دائم.

نمت إنتاجية العامل¹ في سوريا في الفترة 1991-2002 بمعدل سنوي قدره 1.5%. متراجعةً من 3.5% للفترة 1991-1996 إلى -0.1% للفترة 1996-2002 و هذا مؤشر خطير يدل على تدهور العملية الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.

معدل النمو الطبيعي gn: وهو يعادل معدل نمو المشتغلين إضافة إلى معدل نمو إنتاجية العامل و هو معدل النمو الممكن تحقيقه: نستطيع من خلال نمو العمالة و إنتاجية العمل تقدير النمو الاقتصادي الممكن تحقيقه في الفترة القادمة و هو صلب البحث:

معدل النمو الطبيعي = معدل نمو العمالة (المشتغلين) + معدل نمو إنتاجية العمالة.

اعتماداً على معطيات الفترة 1991-2002 يكون معدل النمو الطبيعي:

$$\text{معدل النمو الطبيعي} = 3.7\% + 1.5\% = 5.2\%$$

¹راجع بشأن حساب الإنتاجية Beck, T, Levine, R, and Loayaza, N: Finance and the Sources of Growth, Hand Book of Economic Growth, 2004.

اعتماداً على معطيات الفترة 1991-1996 يكون معدل النمو الطبيعي:

$$\text{معدل النمو الطبيعي } 91-96 = 5\% + 3.5\% = 8.5\%$$

اعتماداً على معطيات الفترة 1996-2002 يكون معدل النمو الطبيعي:

معدل النمو الطبيعي 96-02 = 2.6% - 0.1% = 2.5%. هذا المعدل الأخير يعادل معدل نمو السكان. قد يكون المعدل الأخير هو الأفضل للتنبؤ بمعدل النمو على المدى القصير **إنتاجية العامل على المستوى القطاعي:**

يبين الجدول 3 وسطي نمو الإنتاجية للعامل حسب القطاع الاقتصادي بالأسعار الثابتة لعام 2000.

الجدول 3 وسطي معدل نمو إنتاجية العامل أسعار 2000

1991-2002	2002-1996	1991-1996	%
1.7	0.7	2.9	زراعة
2.4	1.7	3.3	صناعة
0.1-	1.5-	1.7	بناء
3.6-	4.4-	2.7-	تجارة
4.0	2.3	6.2	نقل
3.0	2.7	3.3	خدمات* (تتضمن قطاع المال)
1.5	0.1-	3.5	وسطي معدل نمو الإنتاجية

(المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء و هيئة تخطيط الدولة)

نلاحظ أن تراجع نمو الإنتاجية بين الفترتين 96-91 و 02-96 يشمل كافة القطاعات بشكل متفاوت. وبالتالي الموضوع ليس طارئاً أو يتعلق بقطاع دون غيره، بل هو سمة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و هنا تلعب عوامل متعددة أدواراً بهذا التراجع مثل ضعف السياسات الاقتصادية الكلية ضعف المناخ الاستثماري ضعف الإدارات العامة و الخاصة تراجع مستويات التعليم.....

• **كلفة فرصة العمل الجديدة :**

إذا أخذنا الاستثمارات بالأسعار الثابتة لعام 2000 تكون وسطي كلفة فرصة العمل الجديدة تعادل:

1. للفترة 1991-1996 = 995 ألف ل.س

2. للفترة 1997-2002 = 1510 ألف ل.س

3. للفترة 1991-2002 = 1220 ألف ل.س

مع تزايد قوة العمل وفق النسبة المتوسطة للفترة 96-02 أي 3.4% (التي ستراجع على المدى البعيد) يكون حجم العمالة الداخلة سنوياً إلى سوق العمل عام 2003 حوالي 185 ألف عامل.

حتى يتم تشغيل 185 ألف عامل نحن بحاجة إلى استثمارات سنوية مع اعتماد الكلفة الوسطية لفرصة العمل في الفترة 1997-2002 لأنها الأقرب زمنياً للسنة المستهدفة:

حجم الاستثمارات اللازمة لاستيعاب العمال الجدد عام 2003 = 1510 * 185 = 279 مليار ل.س. بالأسعار الثابتة لعام 2000 أي حوالي 28% من الناتج بالأسعار الثابتة. مما يتطلب تحقيق معدل ادخار محلي قدره 28% من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الوطني. وهذا يعتبر صعباً في الظروف الحالية لانخفاض دخول غالبية السكان و بالتالي ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك و ضعف القدرة على الادخار بالإضافة إلى ضعف الألفية الادخارية في الاقتصاد الوطني.

العاطلون عن العمل وهم 637 ألف و مع افتراض استيعابهم على 5 سنوات فنحن بحاجة إلى استثمارات لاستيعاب 127 ألف عامل سنوياً أي = 1510 * 127 = 192 مليار ل.س. بالأسعار الثابتة لعام 2003 أي حوالي 19% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة و على خمس سنوات.

باختصار: وفق كفاءة الاستثمارات الحالية في التشغيل و بغض النظر عن عرض العمالة و طبيعتها من ناحية الكفاءة و المهارة نحن بحاجة إلى استثمارات من حدود 45-50% (لم تتحقق هذه النسبة إلا في الصين) من الناتج المحلي في السنوات الخمس التالية لتشغيل كامل للعاطلين عن العمل و القادمين الجدد إلى سوق العمل.

4-2-3 مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج (Total factor productivity):

تعتبر نظريات النمو الاقتصادي الحديثة أن TFP هي المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي الطويل الأجل (لكن يدور الخلاف على تفسيرها) و هي عبارة عن البواقي من معادلة تابع الإنتاج كوب دوغلاس:

$$1 \dots \dots \dots \Leftrightarrow g = \alpha \Delta K / K + \beta \Delta L / L + \Delta A / A$$

$$2 \dots \dots \dots \Delta A = g - \alpha k - \beta \ell = TFP$$

حيث g معدل النمو، α مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال و هي تعادل حصة رأس المال من الناتج

β مرونة الإنتاج بالنسبة للعمالة و هي تعادل حصة العمالة من الناتج و $\alpha + \beta = 1$.

K التغير النسبي في مخزون رأس المال

$\Delta L / L = \ell$ التغير النسبي في عدد العمالة أو ساعات العمل سنوياً.

$\Delta A / A = TFP$ و هو يمثل الباقي الذي يعتبره النيوكلاسيك متغيراً خارجياً عن النمو الاقتصادي. و بالتالي يتحدد بعوامل غير اقتصادية و كان SOLOW قد ركز على التقدم التقني كجزء جوهري من هذا الباقي و بالتالي اعتبر أن النمو المستدام في الولايات المتحدة و الدول الصناعية سببه التقدم التقني و لا دور جوهري للاستثمار في النمو.

حساب ألفا وبيتا:

بيتا من عامي 1991-2002 بالمتوسط 25% بناء على تقديرات الأجور والتعويضات كحصة من الناتج المحلي الإجمالي: و قد قدرنا نسبة الأجور و التعويضات المتعلقة بها إلى للناتج في كل من عامي 1991 و 2002 بناء على الافتراضات التالية:

عام 1991:

- التعويضات في القطاع العام تبلغ 40% من متوسط الأجور
 - تزيد أجور وتعويضات العاملين بأجر في القطاع الخاص ب 20% عن القطاع العام.
- عام 2002:

- متوسط الأجور والتعويضات السنوية للعامل في القطاع العام 120000 ل.س حسب تقديرات وزارة المالية.
- الأجور والتعويضات في القطاع العام تعادل الخاص (ارتفاع أجور الموظفين في القطاع العام و تراجع الأداء الاقتصادي، كذلك تبين تقديرات الأجور في المجموعة الإحصائية 2003).

بالتالي ألفا تعادل $1 - 0.25 = 0.75$ أي أن رأس المال يساهم بالدور الرئيسي في تكوين الناتج المحلي و هذه الصورة هي عكسية لما هو في البلدان الصناعية حيث مساهمة العمالة بين 70 و 75% و مساهمة رأس المال 25-30%¹. وهنا تظهر مشكلتان الأولى هي ضعف مساهمة العنصر البشري في الاقتصاد الوطني، و الذي قد يعود جزء منه إلى الأجور

¹ Stiglitz.J THE PRINSIPLES OF MACROECONOMICS

الهزيلة التي لا تعبر في كثير من الأحيان عن الناتج الحقيقي للعمالة. و لكن بالمقابل فالإنتاجية الضعيفة للعمالة و هي تعاني من ضعف التأهيل والتدريب. كل ذلك يشير إلى عدم الاستفادة المثلى من الموارد البشرية.

• تقدير المخزون الرأسمالي و معدلات الإهلاك

قمنا بحساب MPK الإنتاجية الحدية لرأس المال و التي هي مقلوب ICOR و حسبنا الإنتاجية الوسطية لرأس المال للفترة 1990-2002 ثم أخذنا حصة رأس المال من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2002 بالأسعار الثابتة و هي عبارة عن $2002 \times GDP \alpha$ ثم قسمنا هذه الحصة على الإنتاجية الوسطية لرأس المال الصافي المستثمر في الاقتصاد الوطني و بالأسعار الثابتة لعام 2000 و منه حصلنا على Kمخزون رأس المال في الاقتصاد الوطني لعام 2002 بشكل تقريبي.

ثم بدأنا بطرح الاستثمار الصافي لكل سنة من 2002 K فحصلنا على K لكل من السنوات 1990-2002. ومع قسمة الاهتلاكات إلى المخزون الاستثماري المقدر نلاحظ أن نسبة الإهلاك وسطياً 2% من المخزون الرأسمالي وهي نسبة متدنية والمفروض مع التقدم العلمي أن نسب الإهلاك في ازدياد مضطرد وبالتالي فنحن نخسر سنوياً جزءاً من التراكم الرأسمالي و الذي لم نعوضه بالاستثمار الاستبدالي بما يحافظ على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

و أصبح من الممكن حساب $\Delta K / K$ و تطبيق المعادلة:

$$TFP_{91-02} = 5.4 - (0.75 \times 9) - (0.25 \times 3.7) = -2.3 \%$$

$$TFP_{91-96} = 8.5 - (0.75 \times 10.9) - (0.25 \times 5) = -0.9 \%$$

$$TFP_{97-02} = 2.5 - (0.75 \times 7.1) - (0.25 \times 2.6) = -3.5 \%$$

الملاحظ أن النمو الاقتصادي يعتمد على كميات الاستثمار و العمالة و ليس على النوعية و الإنتاجية. بل إن الإنتاجية وكما لاحظنا في قسم العمالة تتراجع بشكل خطير في كافة القطاعات خاصة في قطاع الصناعة التحويلية الذي من المفترض أن يكون القطاع الأكثر إنتاجية نظراً للإمكانيات الكبيرة التي يوفرها من استخدام التكنولوجيات المختلفة في عملية الإنتاج إضافة إلى إمكانيات كبيرة لتقسيم العمل و الابتكار. و الناحية الأكثر خطورة هي تعبير هذا المؤشر عن المستوى التقني للاقتصاد الوطني و الذي سنناقشه في الفقرة اللاحقة. بالإضافة إلى أنه يعكس تراجع حسن الإدارة الاقتصادية للدولة وتراجع في المرحلة التنموية للاقتصاد السوري.

4-2-4 دور التقانة في النمو:

لاحظنا في الأدبيات الاقتصادية والدراسات التطبيقية التي تعرضنا لها أعلاه وجود إجماع على دور التقانة في النمو الاقتصادي طويل الأجل و لو كان بنسب متفاوتة. وترتكز أهمية التقانة في تطوير طرق جديدة لأعمال قديمة أو طرق جديدة لأعمال جديدة. وتحقق التقانة قيمة مضافة عالية من خلال اعتمادها على الإنتاج المعرفي وتتجاوز مشكلة محدودية الموارد باعتمادها على رأس المال البشري. وتسهم التقانة في رفع انتاجية العامل بشكل كبير إضافة الى دورها في التخفيف من التلوث البيئي و الحفاظ على الموارد. وهي عملية معقدة وبحاجة إلى تدخل الدولة خاصة في الدول النامية لأنها بحاجة الى استثمارات ضخمة في البشر خاصة في المراحل الأولى.

وهناك مجموعة متنوعة من المؤشرات لقياس المستوى التقاني لبلد ما. فالبعض يعبر عن المستوى التكنولوجي بعدد براءات الاختراع الدولية التي تحصل عليها البلد، والبعض الآخر بحجم الاستثمارات في البحث والتطوير (R&D) وعدد الخرجين في مجال العلوم التقنية، وكذلك بحجم الصناعات ذات التقنية العالية و المتوسطة.

وفي مختلف المؤشرات تراجع المستوى التكنولوجي سوريا خلال التسعينات تراجعاً كبيراً¹ فعدد براءات الاختراع التي حصلت عليها سوريا من الولايات المتحدة 8 مقابل 117 للسعودية على سبيل المثال. من ناحية أخرى تراجع في عدد الطلاب المتخرجين في العلوم التقنية بعد أن كانت سورية الأفضل في المنطقة في الثمانينات. بالإضافة إلى انخفاض عدد المسجلين في المرحلتين الثانوية والجامعية بين 1990-1997. فإن الإنفاق على البحث العلمي في المؤسسات التعليمية والقطاع الإنتاجي العام والخاص هزيل جداً حيث بلغت النسبة الوسطية للإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الاجمالي 0.18% للفترة 1989 الى 2000 مقابل 0.45% في تونس و 2.68% في كوريا الجنوبية².

أما صادراتنا ذات التقنيات العالية و المتوسطة فقد انخفضت خلال فترة الدراسة مما يدل على تدهور القدرة التنافسية لصناعاتنا في الخارج. بالإضافة لذلك لاحظنا التراجع في TFP والذي يعكس التراجع في المستوى التقني في الاقتصاد الوطني. وهي مؤشرات لا تترك مجالات كبيرة للتفاوض بشأن النمو الاقتصادي في المستقبل.

¹ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: واقع الصناعة و استراتيجية تنميتها في سوريا 2003 .

² د. وديع، محمد عدنان: تحسين القدرة التنافسية مُنتدى القياديين حول "إشكالية الإدارة الاقتصادية الحديثة" شرم الشيخ 2004.

4-2-5 رأس المال البشري:

تقدر مساهمة رأس المال البشري في الناتج المحلي كجزء من مساهمة العمالة في الناتج كما يلي: نسبة مساهمة رأس المال البشري = نسبة مساهمة العمالة (حصة الأجر من الناتج) (ضرب) نسبة الحد الأدنى للأجور على وسطي الأجر¹. فكل الأجر التي تدفع بعد الحد الأدنى تكون نتيجة لسنوات التحصيل أو التدريب أو الخبرة في العمل و هي تدرج في إطار تكوين رأس المال البشري. و تشكل مساهمة رأس المال البشري 50% من الناتج في الولايات المتحدة² مقابل 10-15% في سوريا (لاحظنا أن مساهمة العمالة في سوريا 25% من الناتج المحلي الإجمالي، والحد الأدنى للأجور حوالي نصف وسطي الأجر في القطاعين العام و الخاص لعام 2002، بالتالي تكون مساهمة رأس المال البشري بين (10-15% من الناتج).

و كمعيار آخر يؤخذ عدد سنوات دراسة القوى العاملة فهي تبلغ 12 سنة في الولايات المتحدة للعامل بينما 7.5 سنة في سوريا³.

وكمؤشر أخير نلاحظ أن كل سنة في الكلية تزيد الدخل للعامل بمقدار 10-15% في أمريكا بالمقابل تزيده بحوالي 3.5% في القطاع العام في سوريا (المجموعة الإحصائية 2002 و قانون العاملين الأساسي) مما يشير إلى عدم وجود الحافز للتعليم الذي يعتبر في النظرية الحديثة للنمو من أهم محركات النمو المستدام. وتجربة اليابان و جنوب شرق آسيا تؤكد ذلك بقوة.

4-2-6 دور الدولة والسياسات الاقتصادية والمؤسسية:

في الأدبيات الحديثة للنمو تلعب الدولة دوراً مهماً. فالنظام الاقتصادي و السياسة الاقتصادية والنظام المؤسسي يلعب دوراً جوهرياً في النمو المستدام¹. فالنمو يتوقف إلى حد كبير على الكفاءة الاقتصادية التي تسهم فيها الحكومة بشكل مباشر وغير مباشر. ويفرض إخفاق آليات السوق في بعض المجالات دوراً فعالاً للدولة خاصة في الدول النامية في مجالات مثل التعليم والبحث والتطوير أي الاستثمار في رأس المال البشري، والمساعدة على صناعات ذات تقنية عالية ودعم القطاع التمويلي، والاستثمار في البنية التحتية، ودعم شبكات الحماية الاجتماعية. بالإضافة إلى دورها في الاستقرار السياسي والحكم الصالح وسيادة القانون وتشجيع المشاركة في عملية التنمية فالعلاقة بين الاقتصاد والسياسة علاقة جدلية. وكلما تطور أداء البيروقراطيين الحكوميين أدى إلى زيادة معدلات النمو. وفي تجربة اليابان

¹ Rodrik Dani Growth Strategies, Harvard university, 2003

² The previous ref...

³ المجموعة الإحصائية 2003 مع حساب شخصي للنسب.

يعتبر اليابانيين أن التعليم والبيروقراطية اليابانية والقدرة على توطين التقنيات هي أسس نمو اليابان.

وهناك دور كبير للدولة في الدول النامية في مساعدة كافة القطاعات لزيادة قدرتها التنافسية ومساعدتها في الحصول على أسواق خارجية و تجربة جنوب شرق آسيا مثال واضح على ذلك.²

كل ذلك سبقه شرط أساسي وهو إصلاح القدرات المؤسسية للحكومة وهو إصلاح طويل وأساسي في النمو الاقتصادي طويل الأجل³. فحماية الملكية و سيادة القانون ومحاربة الفساد والفعالية الإدارية و نوعية التشريعات و زيادة المشاركة الحقيقية للأفراد لا يمكن تحقيقها إلا بإصلاح حقيقي لدور المؤسسات. و المشكلة هنا هو تراجع سوريا في معظم هذه المعايير⁴ بين 1997-2001 وفق دراسة للبنك الدولي مما يعطي تحذيراً هاماً للعملية المؤسسية في سوريا. و الذي انعكس على أداء الاقتصاد الوطني مسبباً تراجعاً في التنوع الاقتصادي الوطني رغم عدم وجود أزمة في توفر الموارد و كما قادت السياسات الطارئة للاستثمار من جهة و تراجع الخدمة العامة من جهة أخرى الى الحاق الأذى بالاقتصاد الوطني و هنا نشير الى ضعف للسياسات الاقتصادية المالية و النقدية والاستثمارية وسوق العمل في خلق المناخ الاقتصادي المحفز.

من ناحية أخرى الكثير من الدراسات أشارت إلى عدم تدفق النمو الاقتصادي إلى الفقراء والفئات المهمشة ولا يؤدي إلى تحسن مؤشرات التنمية البشرية بالضرورة⁵ مما يتطلب دور فاعل للحكومة في تخفيف الفقر و تحسين مؤشرات التنمية البشرية.

3-4 نتائج تحليل النمو الاقتصادي

1- يعاني الاقتصاد السوري من هبوط في معدلات النمو الحقيقية خلال فترة الدراسة 1990-2002 بين الفترتين: الفترة الأولى 1990-1996 و الفترة الثانية 1997-2002, وذلك على صعيد معدل النمو الكلي ومعدلات النمو لحصة الفرد بالرغم من تراجع معدل نمو السكان وفي مختلف القطاعات باستثناء القطاع الاستخراجي والخدمات المجتمعية. وتسيطر القطاعات الربعية الاستخراجية والزراعة على معدل النمو

¹ راجع بهذا الشأن Siglits, Gylfason, Rodrik, Ito.

² Stiglits E. Joseph the role of government in economic development world bank 1997

³ Alesina Alberto: The Political Economy of High and Low Growth , World Bank , 1998

⁴ Kaufmann Daniel ,Kraay Aart: Growth Without Governance the world bank, July 2002

⁵ الصادق علي: دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي, صندوق النقد العربي. 2000 ص 26-64

الاقتصادي، والخطورة في الاعتماد على الزراعة والمواد الأولية يقود إلى¹ انتشار الفساد، وفشل في السياسات الاقتصادية، وعدم تشجيع التعليم نظراً لحجم التأهيل الضعيف المطلوب، وتراجع التجارة الخارجية للمواد ذات القيمة المضافة. إضافة إلى أنها لا تحقق استدامة في النمو وتخضع للتقلبات المناخية والأسعار الخارجية. والتحول من الزراعة إلى الصناعة هي خطوة تنمية رئيسية و ساهمت في زيادة معدلات النمو في مختلف البلدان المتقدمة والنامية. بالإضافة إلى دورها في تغيير أخلاقيات العمل و زيادة التحريض على التدريب والتأهيل والابتكار.

2- إن تحقيق القفزة الأولية في النمو وفق المعطيات الحالية صعب جداً. فلتحقيق معدل نمو 5% نحتاج إلى استثمار 35% من الناتج المحلي الإجمالي ضمن كفاءة رأس المال للخمس سنوات الأخيرة ، من ناحية أخرى و لتشغيل القادمين الجدد و العاطلين خلال خمس سنوات نحتاج إلى استثمار 45-50% من الناتج المحلي الإجمالي و فق كلفة فرصة العمل في الخمس سنوات الأخيرة. مما يستدعي النظر إلى حلول نوعية أكثر من الكمية.

3- تراجع الإنتاجية الحدية لرأس المال. وهو يعكس تراجع حصة العامل من رأس المال و تراجع البيئة الاستثمارية و الدور السلبي للسياسات الاقتصادية في التأثير على الاستحداث و عدم تشجيع إقامة المشاريع غير التقليدية، بالإضافة إلى عدم تعويض اهتلاك المخزون من السلع الرأسمالية.

4- تراجع نمو إنتاجية العامل بشكل حاد و هذا يشمل كافة القطاعات بشكل متفاوت و بالتالي الموضوع ليس طارئاً أو يتعلق بقطاع دون غيره بل هو سمة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وهنا تلعب عوامل متعددة أدواراً بهذا التراجع مثل ضعف السياسات الاقتصادية الكلية وضعف المناخ الاستثماري و الخاصة تراجع مستويات التعليم.... ووفق الإنتاجية للفترة الثانية(1997-2002) مع معدل نمو المشتغلين فالإقتصاد الوطني غير قادر على تحقيق معدل نمو يزيد على 2.5% على الأجل البعيد أي ما يعادل نمو السكان.بينما كانت هذه النسبة 8.5% للفترة الأولى (1990-1996).

5- مستويات سلبية لنمو إجمالي عوامل الإنتاج TFP و التي تعكس التراجع في مساهمة التكنولوجيا في النمو الاقتصادي والتي تعتبر أحد أساسيات النمو المستدام و تعكس ضعف مستوى البحث و التطوير في الإقتصاد الوطني.

¹ Gylfason Thorvaldur: Resources, Agriculture, and Economic Growth in Economies in Transition, 2000 , World Bank, JEL O13, P24, Q32.

6- مستويات ضعيفة لرأس المال البشري و بالتالي ضعف الاستثمار في الإنسان أساس تحقيق التنمية. وكمؤشر خطير نلاحظ التراجع في الالتحاق بالمدارس الثانوية و الجامعات. مما انعكس على مساهمة ضعيفة لرأس المال البشري في النمو الاقتصادي.

7- ضعف مؤسساتي و كفاءة متدنية للسياسة الاقتصادية مما انعكس على أداء الاقتصاد الوطني بشكل عام ساعد على ذلك عدم وضوح رؤية الإصلاح و عدم الاتفاق من خلال "المشاركة" على أهداف الإصلاح و الأهم وهو الاتفاق على الإجراءات المؤسسية اللازمة لتحقيقه.

5- رؤية لمستقبل الاقتصاد السوري:

- سوريا حاضرة للعلم و المعرفة و الابداع.
- في ظل مجتمع ذو تقاليد ديمقراطية راسخة متبنيا القيم الانسانية النبيلة و متمتعاً بثقافة الثقة بالذات و احترام الآخر اطار مؤسساتي متقدم معتمدا كفاءة المؤسسات و سلطة القانون و الشفافية و المحاسبة.
- تلعب سوريا دوراً اقليمياً فاعلاً مندمجة بمحيطها العربي و متفاعلة مع محيطها الاقليمي و العالمي.
- تمتلك اقتصاد سوري يتمتع بمعدلات نمو مستدامة ذو أداء عال من حيث انتاجية العامل و رأس المال المادي و البشري.
- اقتصاد يعتمد المعرفة كمصدر للنمو الاقتصادي و زيادة قدرته التنافسية.
- تتمتع باقتصاد متنوع مندمج بالاقتصاد العالمي بطريقة بناءة و ندية.
- قادر على تحقيق الرفاه لأفراده في ظل عدالة في التوزيع و الفرص.

التحديات الرئيسية أمام الرؤية:

- مشاركة كافة الشرائح الاجتماعية في بناء التصورات المستقبلية و الاستراتيجيات.
- مقاومة التغيير.
- تحدي الزمن نتيجة وجود فجوة معرفية كبيرة مع الدول المتقدمة.
- البناء المؤسساتي التدريجي و الذي يعتبر عملية معقدة و طويلة الأجل.
- بناء الكوادر اللازمة و تغيير الثقافة المجتمعية باتجاه الثقة و العمل و احترام العلم و الابداع و الابتكار.

- الوضع الاقليمي المتوتر سياسيا واقتصادياً.
- العولمة والتأثير الخارجي على امكانيات النهوض الداخلية وما تتضمنه من تبادل غير متكافئ و شروط مفروضة على الاستراتيجيات الوطنية مثل الاتفاقيات الدولية.

6- لماذا النمو أولاً:

القضية الكبرى في عملية التنمية في المرحلة الراهنة هي نقطة البدء، فالأولويات كبيرة وكثيرة و كلها مهمة فالجانب الاجتماعي من حيث رفاه الافراد و التشغيل و عدالة التوزيع لا يقل أهمية عن النهوض بالانتاجية و النمو الاقتصادي و تنويع الاقتصاد الوطني ولا عن ضرورة حماية البيئة و الحفاظ على الموارد الطبيعية و ضمان استدامتها. وبالتأكيد فان الجانب السياسي و طريقة التمثيل و المشاركة المجتمعية و مناخ الحريات و ترسيخ للعمل المؤسسي.

وتبقى نقطة البداية هي السؤال، ان تفترض الورقة أن عملية التنمية متكاملة من النواحي الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و البيئية و لكن عملية التحول المطلوبة تحتاج الى حامل يخرجها من الدائرة المفرغة و هذا الحامل هو الاقتصاد و ذلك لمجموعة من العوامل:

1. ان امكانية احداث التغييرات في الاقتصاد أسهل و أسرع من بقية الجوانب
2. التغييرات الاقتصادية تدفع باتجاه تغيير السلوكيات و الاخلاقيات نحو ثقافة العمل و احترام الوقت و الاستثمار في الابداع
3. ان التطورات الاجتماعية و الثقافية و السياسية و البيئية بحاجة الى حامل اقتصادي قوي يتمكن من تمويلها فالاستثمار في الرعاية الاجتماعية و في رأس المال البشري يحتاج الى بنية اقتصادية قوية للنهوض به كمرحلة أولى

إن هذه النظرة لا تعني اهمال الجوانب الاخرى بل التركيز على الجانب الاقتصادي أولاً ليحقق الدفعة الاولى و هذا يتطلب ارادة سياسية من جهة و توجيه للعمل المؤسسي لخدمة النمو من جهة اخرى.

إن نجاح النقلة النوعية للاقتصاد في اطار نظرة متكاملة و بعيدة المدى للمستقبل سيمهد الى الانتقال الى المرحلة الثانية و التي سيصبح فيها الاجتماعي هو الحامل الرئيسي حيث سينتج عن الاستثمار في رأس المال البشري و تحسن المستوى الاقتصادي تطوراً في الانتاج الثقافي و الفكري و سيصبح التطور المجتمعي هو المحرض الرئيسي على التنمية البشرية و الحريات و الاشباع للحاجات الارقى للافراد.

وبما النمو الاقتصادي المستدام يعتبر أحد أهم روافع التحول الاقتصادي لأنه يعكس قدرة المجتمع على زيادة قدراته الانتاجية واستثمارها بالطريقة الامثل و شرط الاستدامة يتضمن اقتصاداً:

- متنوعاً قادر على امتصاص الصدمات.
- ديناميكياً يعتمد التقانة و تراكم رأس المال البشري.
- تنافسياً يستطيع كسب المزايا النسبية مقارنة بالآخر.
- يعمل ضمن سياسات اقتصادية عقلانية محفزة.
- يتمتع بالاستقرار الاقتصادي.

7- استراتيجية النمو الاقتصادي المستدام

من النتائج السابقة نلاحظ عدم إمكانية الاستمرار في النمو الاقتصادي وفق المعطيات والسياسات السابقة، بل إن الأداء الاقتصادي في تراجع مستمر حتى مع الزيادة الكمية لكل من مصدري النمو: العمل ورأس المال المادي، مما يحتم النظر بعمق نحو استراتيجية جديدة للنمو الاقتصادي في سوريا.

والقضية الرئيسية في بناء الاستراتيجية هو التركيز على الإنسان كمصدر للنمو والتنمية المستدامة. والاستفادة من الطاقة الفكرية غير المحدودة للإنسان في بناء التقدم الإنساني. وأي محاولة للفصل بين النهوض بالإنسان كفرد منتج ومشارك في الحياة السياسية والاجتماعية و الاقتصادية و بين تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع سنبوء بالفشل. فالتنمية تستهدف الإنسان كهدف نهائي لكنه مصدرها الأساسي في الوقت نفسه.

إن جوهر الاستراتيجية هو محاولة استخدام المعرفة المتراكمة عند الدولة المتقدمة بشكل فعال، للانتقال إلى مرحلة إنتاج الأفكار والمعرفة في مراحل لاحقة¹ وهنا يظهر التحدي الأكبر في ردم الفجوة المعرفية مع الآخر والتي تزداد بالرغم من التسهيلات التي قدمتها الثورة التكنولوجية في الحصول على المعلومات

ويتطلب ذلك تدخل حكومي بالتركيز على الاستثمار بفعالية في رأس المال البشري من استثمار في الصحة والتعليم والبحث والتطوير وتشجيع الاستحداث من جهة وإصلاح دور الحكومة نحو حماية الملكية وتحسين التشريعات والحفاظ على الاستقرار في السياسة الاقتصادية الكلية ومكافحة الفساد وحماية سيادة القانون و تطوير الفعالية البيروقراطية.

¹ Romer. pre ref

قد تكون الأهداف الاقتصادية العامة واضحة في المدرس النيوكلاسيكية مثل حماية الملكية و نقود قوية و ملاءة مالية و حوافز نحو اقتصاد السوق. ولكن الإجراءات المؤسسية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف غير منفق عليها و لا أدل على ذلك من فشل الدول التي طبقت الإجراءات و السياسات التي وضعت تحت اسم **إجماع واشنطن و التي عدلت بإجماع واشنطن الموسع** في الوصول إلى معدلات نمو أعلى، و نجاح دول جنوب شرق آسيا التي لم تطبق أكثر من 50% من هذه السياسات في الوصول إلى أعلى معدلات نمو في الدول النامية. وذلك وفق سياسات و إجراءات مختلفة حسب المحددات الخاصة بكل اقتصاد. و بالتالي على كل بلد نقاش سياساتها تجاه النمو بدقة و عناية بما يجعلها تستغل ثرواتها بالطريقة الأمثل.¹

بالتالي نحتاج في سوريا إلى دراسة عميقة للإجراءات التي تعظم الاستفادة من طاقتنا باتجاه نمو مستدام و من المفترض هنا التمييز بين النمو على الأجل القصير و الطويل.

فالنمو على الأجل القصير يمكن إطلاقه بدون إصلاحات مؤسسية كثيفة و بالاعتماد على استراتيجية استثمارية بالتعاون بين سياسات تشجيعية حكومية و مساهمة أساسية من الأفراد بينما يحتاج النمو المستدام إلى الوصول إلى مؤسسات على مستوى عالي من الكفاءة و هذا يحتاج إلى سياسات تشجيع البحث و التطوير و التعليم و تحفيز المبدعين و المبادرين و تعزيز ثقافة الثقة و الارتقاء بعمل الجهاز الحكومي و احترام الملكية الفكرية و سيادة القانون و التطوير الإداري و المشاركة الحقيقية بين مختلف الفئات.

8- المراجع:

أولاً- المراجع بالعربية

- 1- الصادق علي: دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، صندوق النقد العربي. 2000
- 2- أمارتينا صن، التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة العدد 303 أيار. 2004.
- 3- عمران محمد مصادر النمو الاقتصادي في مصر، 2002 صندوق النقد العربي.
- 4- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: واقع الصناعة و استراتيجية تنميتها في سوريا.. 2003.
- 5- المجموعات الإحصائية: المكتب المركزي للإحصاء.

¹ Rodrik. pre ref

ثانياً: المراجع بالإنكليزية:

- 1- Alesina Alberto: The Political Economy of High and Low Growth , World Bank , 1998
- 2- Beck.T,Levine.R,and Loayaza.N: Finance and the Sources of Growth, Hand Book of Economic Growth.2004
- 3- Dunnett Andrew “ Understanding the Economy” 4th edition, Longman, 1998
- 4- Easterly W:National Policies Economic Growth: A Reappraisal ,march 2003,New York University, Center for Global Development
- 5- Golar & Moav “Natural Selection & the Origin of the Economic Growth” World Bank April 2002
- 6- Gylfason Thorvaldur: Resources, Agriculture, and Economic Growth in Economies in Transition, 7/7/2000 , World Bank, JEL O13, P24, Q32.
- 7- GYLAFSON.TH "Principles of Economic growth " 2004 Oxford University
- 8- Ito Takatoshi:What Can Developing Countries Learn from East Asia s Economic Growth, World Bank,1997
- 9- Kaufmann Daniel ,Kraay Aart: Growth Without Governance the world bank july 2002
- 10-Rodrik Dani Growth Strategies, Harvard university, 2003
- 11-Romer m.Paul: Two Strategies For Economic Development. World Bank, 1993
- 12- Stiglits.J The Principals of Macroeconomics 3ed edition , Norton,2002
- 13- Stiglits. j The Role of Government in Economic Development.World Bank 1997
- 14- Thirlwall.A"Growth and Development" 6th edition 1999 Macmillan Press Ltd.
- 15- Todaro & Smith “Economic Development 8th edition”, Addison Wesley 2003
- 16- Williamson.s: Macroeconomics 2ed edition 2004.